



Ref. No. بريد مسجل

Date

عمان
ن.ص/ ٨٣/ ٢٠٠٥
الرقم
٢٠٠٥/ ١١/ ٢٢
التاريخ
الموافق

السادة : شركة جميل الساحوري وإخوانه/

وكيلهم : خليل البدوي احمد سلامه

ص.ب (٧٠٩) عمان

الرمز البريدي (١١١١٨) الأردن

الموضوع: قرار رفض بخصوص الطلب (ن ص/ ٨٣/ ٢٠٠٥)، والمقدم لتسجيل نموذج صناعي لـ (خزانة بلاستيكية كبيرة)، في الصنف رقم (٦).

إشارة إلى طلبكم المقدم بتاريخ: ١٢/ ٩/ ٢٠٠٥، لتسجيل نموذج صناعي لـ (خزانة بلاستيكية كبيرة)، في الصنف رقم (٦) باسم شركة جميل الساحوري وإخوانه. ونظراً لعدم توفر عنصر الجودة فيه، خلافاً لأحكام المادة رقم (٤) من قانون الرسوم والنماذج الصناعية رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٠. وبناءً على، واستناداً لأحكام المادة رقم (٢٠) من نظام الرسوم والنماذج الصناعية رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٢، فقد قررت رفض طلب تسجيل النموذج المذكور.

قراراً قابلاً للاستئناف خلال ستين يوماً من تاريخ تبليغكم كتابي هذا.

واقبلوا فائق الاحترام،،

مسجل الرسوم والنماذج الصناعية

نسخة إلى:- الملف
- قسم الرسوم والنماذج الصناعية

ملغاة ٢٠٠٥

القرار

الصادر من محكمة العدل العليا المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس السيد فؤاد سويدان

وعضوية القضاة السادة

كريم الطراونه ، د.محمود الرشدان، فوزي العمري، عبد الكريم فرعون.

المستأنفة:- شركة جميل الساحوري وإخوانه وكلاؤها المحامون عصام الساحوري
وإخوانه وكلاؤها المحامون عصام الساحوري وشروق الساجوري
وطارق الساحوري.

المستأنف ضده: مسجل الرسوم والنماذج الصناعية بالإضافة لوظيفته.

بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٢ تقدمت المستأنفة بهذا الاستئناف للطعن في القرار الصادر عن
المستأنف ضده مسجل الرسوم والنماذج الصناعية في وزارة الصناعة والتجارة المتضمن
رفض الطلب رقم (ن.ص/٨٣/٢٠٠٥) المقدم من الشركة المستأنفة لغايات التسجيل باسمها
نموذج صناعي من ابتكارها لـ (خزانة بلاستيكية كبيرة) في الصنف رقم (٦) في سجل
الرسوم والنماذج الصناعية.

أسباب الاستئناف :

١- أخطأ المستأنف عليه في إصدار قراره المستأنف بصورة جزافية ومخالفة لأحكام قانون
الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٠ والأنظمة الصادرة بموجبه
وينطوي على الخطأ في تطبيقها أو تأويلها ويقترب بعيوب في إجراءات إصداره وإساءة
استعمال الصلاحية و/أو السلطة .

٢- أخطأ المستأنف عليه بعدم مراعاة أن النموذج الصناعي لـ (خزانة بلاستيكية كبيرة) موضوع القرار المستأنف منه (القرار رقم ١٢٦٧) في الصنف رقم (٦) أثاث لدى مسجل الرسوم والنماذج الصناعية حسبما هو موضح في البندين الثاني والثالث من مختصر وقائع هذا الاستئناف.

٣- أخطأ المستأنف في إصدار قراره المستأنف دون مراعاة أن استعمال الشركة المستأنفة لجميع أجزاء النموذج الصناعي لـ (خزانة بلاستيكية/ سامبا) المسجل باسمها تحت الرقم (١٢٦٧) في الصنف (٦) أثاث لدى مسجل الرسوم والنماذج الصناعية - حسبما هو موضح في البندين الثاني والثالث من مختصر وقائع هذا الاستئناف للحصول على النموذج الصناعي لـ (خزانة بلاستيكية كبيرة) موضوع هذه القضية و/أو موضوع القرار المستأنف إنما هو حق مشروع لها ويتمتع بالأولوية والحماية القانونية لصالح الشركة المستأنفة ولا يجوز للمستأنف عليه حرمانها من هذا الحق .

٤- أخطأ المستأنف عليه بعدم مراعاة أن من حق الشركة المستأنفة تسجيل أكثر من نموذج صناعي من صنف واحد أو مجموعة واحدة أو تركيب واحد من ابتكارها مرتبطة و/أو متعلقة و/أو ناشئة عن بعضها البعض سواء بطلب واحد لها مجمعة و/أو بطلبات مستقلة لكل منها.

٥- ودون إجحاف بما تقدم فقد أخطأ المستأنف عليه في إصدار قراره المستأنف قبل مخاطبة و/أو قبل دعوة الشركة المستأنفة لمناقشتها و/أو لإتاحة الفرصة لها لبيان وتوضيح وجهة نظرها ودفعها و/أو لإستكمال و/أو لإجراء التعديلات التي يراها ضرورية لإجاب طلبها ، قبل اللجوء إلى إصدار قراره المستأنف.

٦- وبالإضافة لما تقدم ودون إجحاف به فقد أخطأ المستأنف عليه بإصدار قراره المستأنف دون أن يقوم بإجراء الفحص والخبرة الفنية اللازمة بهذا الخصوص لغايات التثبت من أحقية الشركة المستأنفة في طلبها لتسجيل النموذج الصناعي لـ (خزانة بلاستيكية كبيرة) موضوع هذه القضية و/أو موضوع القرار المستأنف والذي سيؤدي هذا الفحص والخبرة الفنية لإجابة طلبها وأحقيتها بالتسجيل باسمها للنموذج الصناعي لـ (خزانة بلاستيكية كبيرة) موضوع هذه القضية و/أو موضوع القرار المستأنف .

وفي اليوم المعين للمحاكمة حضر وكيل المستأنفة وحضر عن المستأنف عليه رئيس الدولة العامة الاستاذية السيد / محمد بن عبد الله بن راشد آل مكتوم والائحة الرد على اللائحة الجوابية وأبرزت المحكمة البيانات المقدمة في الدعوى واستمعت لمرافعة وأقوال الطرفين الأخيرة .

نتيجة قرار

بعد الإطلاع على أوراق الدعوى وتدقيقها والمداولة قانوناً نجد أن وقائعها تتلخص في أن المستأنفة شركة جميل الساحوري هي شركة صناعية مسجلة لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة تحت الرقم (٣٨٢٨٠) بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٣ وتمارس أعمال صناعة المنتجات البلاستيكية ومنها صناعة الأثاث المنزلي البلاستيكي .

بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١٢ تقدمت المستأنفة بطلب إلى مسجل الرسوم والنماذج الصناعية سجل تحت الرقم (ن . ص / ٨٣ / ٢٠٠٥) لغايات تسجيل النموذج الصناعي ل (خزانة بلاستيكية كبيرة) في الصنف رقم (٦) فأصدر المستأنف ضده قراره المستأنف استناداً إلى أحكام المادة (٤) من قانون الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠ ، ومن الرجوع إلى المادة (٤) من قانون الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية الباحثة في شروط تسجيل الرسم الصناعي والنموذج الصناعي نجد أنها تنص على ما يلي :-

أ- يكون الرسم الصناعي أو النموذج الصناعي قابلاً للتسجيل بتوافر الشروط التالية :
١- أن يكون جديداً لم يكشف عنه للجمهور في أي مكان في العالم بأي طريقة كانت بما في ذلك استعماله أو نشره بشكل ملموس سواء تم الكشف قبل إيداع طلب التسجيل أو قبل تاريخ أولوية الطلب حسب مقتضى الحال وفقاً لأحكام هذا القانون .

فهل تحقق هذا الشرط في طلب المستأنفة ؟

فإننا من الرجوع إلى سجلات مسجل الرسوم والنماذج الصناعية نجد أن شركة بلاستيك الشرق وهي شركة تضامن مسجلة لدى دائرة مراقبة الشركات تحت الرقم (٧١٠) بتاريخ ١٩٦٤/٩/٣ قد حصلت على شهادة تسجيل نموذج / رسم صناعي صادرة عن مسجل الرسوم والنماذج الصناعية بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٢ وهو ذات النموذج الصناعي المقدم من المستأنفة شركة الساحوري وهو تاريخ سابق على تاريخ طلب المستأنفة وأن المواصفات هي ذات المواصفات الواردة في طلب المستأنفة والنموذج ، وكما ورد في الطلب المقدم من

شركة بلاستيك الشرق والتي حازت على حماية الملكية الصناعية هي ((أن النموذج الصناعي للمادة العسنة تكون في الأصل مادة (Poly Proplen) في تصنيع خزانة لغايات متعددة مما يعطيها عدة مميزات منها خفة الوزن ، تحمل الصدمات ، تحمل طويل الأمد لعوامل الطقس ، سهولة التركيب لوجود مرونة عالية في نفس الخامة المصنعة للخزانة . بالإضافة إلى شكلها الأنيق ومتانتها وتعدد ألوانها لتناسب جميع الأدواق ، كما أن هذا المنتج بقابليته للغسيل والتنظيف ، مما يعمل على وجود بيئة نظيفة خالية من الأوساخ بدون تعرض المنتج إلى أي نوع من أنواع التلف)) .

وبذلك يغدو شرط الجودة المطلوب توافرها في المادة (٤) من قانون الرسوم والنماذج الصناعية قد انتفى .

وطالما أن الأمر كذلك فيكون ما توصل إليه المستأنف ضده مسجل الرسوم والنماذج الصناعية في قراره المستأنف قد أصاب صحيح القانون وأسباب الطعن لا ترد عليه ، والاستئناف حقيقاً بالرد .

لهذا نقرر رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمين المستأنفة الرسوم وعشرة دنائير أتعاب محاماة .

قراراً صدر وأفهم علناً في ٨ صفر ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٠٠٦/٣/٨ م .

الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان